المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخ

القطاع الخاص في اليمن يحصل على الكثير من المجتمع لكن المواطن لا يلمس منه شئ ولو حتى الفتات ممن يستغلونه ويجنون الارباح من ورائه،، حتى وأن حاول البعض إنشاء مسجد هنا أو هناك لكنها مشاريع لاتستحق الذكر، ولذا يجب أن يساهم القطاع الخاص بدور كبير في تحمل المسؤولية المجتمعية ومشاركة المجتمع في النجاح وإيجاد الكثير من الحلول على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مثل غيره من القطاع الخاص في الوطن العربي .

التزام أخلاقي تجاه المجتمع!!

تحقيق/عبدالله الخولاني

،، دور القطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية واجهته العديد من الاخفاقات نتيجة للخلط بين برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية وبين العمل التطوعي والخيري، وهناك الأكثر إخفاقا وهو من يخلط بين المسؤولية المجتمعية وبين دور العلاقات العامة في تحسين صورة الشركة أو المنظمة، وهذا ساهم في قصور التوجه وحد من فعالية البرامج النوعية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

كما أن الوضع في اليمن يتسم بخصوصية متميزة تجعل محاولة تقييم العمل التطوعي للقطاع الخاص مهمة شاقة وعسيرة ،فبالإضافة إلى ما يتسم به هذا العمل من فردية وعشوائية في الإدارة وغياب المعلومات عن حجمه وحدوده واتجاهاته ، وأماكن تركزه ، وبروزه في مواسم معينة (شهر رمضان وعيد الأضحى المبارك) ، وعدم وجود إطار مؤسسي منظم يقوم على آليات وأهداف وبرامج محددة ،بالإضافة إلى ذلك فإن سيطرة الوازع الديني كعامل حاكم ودافع أساسي للعمل التطوعي الخيري في المجتمع اليمني بصورة عامة وللقطاع الخاص والأغنياء والموسرين بصورة خاصة ،وما يسود من اعتقاد مترسخ في أهمية إخفاء الصدقات والزكاوات والتبرعات طلباً للأجر الكبير والثواب العظيم من الخالق سبحانه وتعالى تدفع القطاع الخاص إلى حجب أعماله التطوعية الخيرية قدر الإمكان .

وفي المجال التنموي الاجتماعي تركز دور القطاع الخاص التطوعي والخيري على بناء وفرش المساجد ،المشاركة أحياناً في بناء بعض المدارس الصغيرة أو تأثيثها وبالذات المعاهد التي تدرس بصورة رئيسية المفاهيم والعلوم الدينية .

أنانية

الخبير الاقتصادي سالم بن بريك انتقد أنانية القطاع الخاص تجاه المجتمع وتركيزه على تحقيق اكبر قدر من تحقيق الأرباح , ويضيف قائلا: لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص في وقتنا الراهن يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية حول العالم ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ويقول بن بريك بكل شفافية واختصار شديد يجب أن يفهم القطاع الخاص أن برامج المسؤولية المجتمعية هي ممارسة للمواطنة الحق، والتزام أخلاقي وطوعي تجاه المجتمع والوطن وليس إلزاماً أو إكراهاً، والشركات والمنظمات التي لديها مسؤولية مجتمعية تعتبر منظمات لديها الكثير من القيم الأخلاقية والوطنية والتي تعزز وجودها بمشاركة المجتمع النجاح .

مبادرات حسنة

ويرى خبير الإدارة محمد الخطيب أن المسؤولية الأجتماعية تتطلب ثلاثة مفاهيم وهي الاستدامة والثقة والتفاعل، مبينا أن ترسيخ المفهوم وتطويره بين المجتمع يحتاج لمزيد من بذل الجهود،وأن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تحتاج لوجود إدارة خاصة به تعمل مثل باقي الإدارات وتكون جادة، لتسهم في تطوير وإنجاح هذا البرنامج وتقوم بتقييمه دوريا كما تعتمد المسؤولية الاجتماعية على المبادرات الحسنة من القطاع الخاص سواء كان شركات أو رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، وبهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".

جمع الثروة

ويؤكد اقتصاديون أن الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات الخاصة أنها المصدر الأساسي في المجتمع للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، مما يفرض عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة. بالإضافة الى أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصرنا الحالي الذي يتسم بالتغير السريع يحتم على المؤسسات القيام بذلك الدور أيضاً, ومما يساعدها على ذلك أن هذه المسؤولية ليست جامدة بطبيعتها بل لها صفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر فتتكيف بسرعة وفقا لمصالحها و بحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويقول الدكتور عبدالله الطاهري: إن الهدف الأساسي للشركات هو الربح ، وبالتالي فان القرارات التي تُتخذ من خلال المجالس والخبراء هدفها الاساسي هو تعظيم وزيادة الربح، واستثمار جزء من الارباح للتوسع في عمل الشركة.

ويعتبر الطاهري أن هذه العملية الاقتصادية البحتة تظهر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال خلق فرص عمل واعطاء رواتب للموظفين وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

ويبين ان هناك ثلاثة اتجاهات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، أولها المنظور الاقتصادي الذي يقر ويعترف بأن الهدف الاساسي للشركات هو الربح فإذا وضعت الشركة جزءاً من أرباحها في غير وجهتها الاقتصادية فإنها في المقابل تأخذه بشكل أو بآخر من المستهلك وبالتالي سيكون له أثر سلبي على المجتمع.

فوضى التبرعات

فالمسؤولية الاجتماعية بحسب الطاهري لا تقتصر على ما تتبرع به الشركات أو ما تقوم به من أعمال خيرية، لكنها مفهوم له علاقة بالموظفين.. وظروف العمل والاجور والمعاملة لأن الفكرة إذا كانت الشركة مهتمة بالعاملين فهي تساهم في ايجاد مجتمع صحي وترفع من مستواه الاقتصادي والاجتماعي وقد ظهر مفهوم في منظمة العمل الدولية يسمى (العمل اللائق) وهو ما يتعلق بظروف العمل أو الأجور ,كما أنها استحقاق تجاه المستهلكين لأنهم الطرف المتلقي للخدمة أو للمنتوج ، وهنا المسؤولية مرتبطة بأكثر من عنصر التكلفة وسعر السلعة (بأن تباع بسعر معقول) إذ يتطلب الأمر الاهتمام بالجودة. والصدق مع المستهلكين في حالة الاعلان.

وأضاف علينا أن نقر انه يوجد نقص وعدم تنسيق وفوضى في المساعدات التي تقدم من الشركات والقطاع الخاص وهي قائمة على الاجتهادات الشخصية والعواطف أو الرؤى الجزئية التي يقودها هذا المدير العام أو ذاك أو مجلس الإدارة هذا أو ذاك.

ولكن المطلوب كيف تقدم هذه المؤسسات خدمات مجتمعية خارج العائد المالي لتساهم في دعم المجتمع، من خلال الجمعيات الخيرية وما اكثرها ومنها الجمعيات الرائدة ذات الاهداف الواضحة والأمينة في المجتمع التي تدعم الاسر الفقيرة أو المؤسسات القائمة على دعمها، وطلاب العلم والمرضى الفقراء، والمساهمة في تخفيف البطالة بشكل يفيد الشركة من جهة، حينما تساهم بتوظيف معقول تستطيع أن تتحمله ويعود عليها بشيء من الربح، ودعم المؤتمرات الفكرية التي يحتاجها المجتمع من أجل النهوض والتنمية والتطوير.

ليست ترفا

وأخيرا لم تعد المسؤولية الاجتماعية ترفا أو تفضلا من الشركات والمؤسسات الخاصة على المجتمعات التي تعمل بها بل أصبح التزاما قانونيا وأخلاقيا لضمان استمرارية النمو وتمتع الجميع بثماره وفي اليمن يصبح هذا الدور أكثر إلحاحا نظرا لتزايد عدد المتضررين من برامج الإصلاح الاقتصادي من ناحية وجموح بعض شركات القطاع الخاص من ناحية ثانية بعد أن جعلت الربح السريع والكبير هدفا رئيسيا لها .

ويزيد من هذا الإلحاح تراجع دور الدولة إلى حد كبير في العملية الانتاجية وعدم قدرتها على مواصلة الدعم الاجتماعي للفئات الفقيرة تحت وطأة عجز مزمن في الموازنة وتزايد عدد السكان.

القطاع الخاص لايفرق بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية

يتسم بالضعف وهشاشة بنيانه

الثورة/عبدالله محمد

هناك مؤشرات تؤكد على أن القطاع الخاص في اليمن يمارس دورا اجتماعيا وخيريا بعيدا عن المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى دوره الاقتصادي الأساسي وان صعوبة قياسه قياساً كمياً ترجع إلى عوامل وأسباب عديدة يأتي في مقدمتها العامل الديني المستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية وغياب العمل الخيري المؤسسي الأمر الذي قد يوحى بغياب الدور الاجتماعي التطوعي الخيري للقطاع الخاص ومنظماته وأنه يأخذ ولا يعطي بحيث لا يتناسب دوره الاجتماعي التطوعي مع ما يحققه من المجتمع من مكاسب اقتصادية .

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل أن هناك آفاقاً واسعة وإمكانيات متاحة وقائمة لتطوير وتعزيز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من أهمها مشاركة القطاع الخاص في دعم وتشجيع وتمويل المشاريع الصغيرة ومشاريع الميكروستات ، وبالذات المصارف الإسلامية والبنوك التجارية ،وتوسيع مجالات التعاون بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية إلى مجالات تتجاوز الدعم المالي والمعنوي الذي يقدمه القطاع الخاص لهذه الجمعيات مثل الاشتراك في تأسيس وإنشاء وإدارة بعض الخدمات الصحية والتعليمية .

اختلال

ويمكن القول أن قيام القطاع الخاص بدوره في المجال الاجتماعي يعتمد على طبيعة الدور الاقتصادي الذي يؤديه في النشاط الاقتصادي وعلى حجم المكاسب التي يحققها من ناحية ، وعلى طبيعة البناء المؤسسي المنظم لهذا القطاع فلا يخفى أن القطاع الخاص في اليمن يواجه في الوقت الراهن صعوبات وتحديات عديدة تعيقه عن قيادته للنشاط الاقتصادي وزيادة استثماراته ، وبالتالي الإسهام بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تمويل وتحقيق أهداف ، وذلك كما هو محدد له وفق الوثائق الحكومية الرسمية . ومن بين هذه الصعوبات ضعف البناء المؤسسي والإداري والتنظيمي للدولة بصورة عامة والحكومة بصورة خاصة ،وفي الوقت نفسه انعدام – أو على الأقل ضعف – الظروف المناسبة والأجواء العامة الملائمة التي تتيح للقطاع الخاص الفرصة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي تمكينه من أداء الوظائف والمهام المحددة له في إطار دوره الاقتصادي المناط به .

صعوبات

من ناحية ثانية يواجه القطاع الخاص صعوبات عديدة تتعلق به مثل اتسامه في العموم بالضعف وهشاشة بنيانه ، واعتماد نشاطه وحركته على الإنفاق العام للدولة ، وعلى حجم المساعدات والقروض الخارجية ،وما تعانيه إطاره التنظيمية من انقسامات وصراعات .ويشكل وجود روافد دخيلة على القطاع الخاص أحد عوائق تطوير الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص ، حيث يؤدي سعي هذه الروافد إلى جمع ثروات كبيرة من أنشطة ريعية غير منتجة ، وافتقارها لأسس وأخلاقيات وأعراف المهنة ، وغير ذلك يؤدي إلى عكس صورة سيئة عن القطاع الخاص وعن اقتصاد السوق ،وما قد يؤديه ذلك إلى خلق تيار شعبي يقاوم ويعيق مرحلة التحول ، ويهيئ الأجواء لتشويه حقيقة القطاع الخاص ودوره الاجتماعي.

ولذلك فإنه في ظل ارتباط الأداء التطوعي والخيري للقطاع الخاص بالأوضاع الاقتصادية السائدة فإن الطبيعة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والمستمرة – حتى الوقت الراهن- تصيب الحركة التجارية والنشاط الاقتصادي والإنتاجي بحالة من الركود ، الأمر الذي يؤثر على هذا الأداء ، وبالتالي على حجم ونطاق الدور الاجتماعي ، وليس فقط في جانبه التطوعي الخيري وإنما أيضاً في جانبيه الاقتصادي والاستثماري .

عدم وضوح

فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما يواجه القطاع الخاص من عدم وضوح السياسات الاقتصادية الكلية، ، وتهاون الجهات المسؤولة عن اتخاذ إجراءات قوية رادعة للحد من عمليات التهريب ، والغش والتقليد التجاري ، فإن الأمور تزداد صعوبة وتعقيداً بالنسبة للقطاع الخاص .

وبحسب الخبير الفسيل فإن فما يقوم به القطاع الخاص من دور خيري وتطوعي في الوقت الراهن هناك فرص وإمكانيات متاحة لتوسيع هذا الدور وإفساح المجال للقطاع الخاص ومنظماته لتحمل مسؤوليته الاجتماعية ، وعلى مدى إمكانية إيجاد آلية فعلية وقاعدة حقيقية للتعاون والتنسيق فيما بين الطرفين (الدولة والقطاع الخاص) لتذليل الصعوبات ومعالجة وحل المشاكل التي تواجه القطاع الخاص ، وتقف حجرة عثرة أمام انطلاق نشاطه ، في الوقت نفسه لا بد وأن يدرك القطاع الخاص ومنظماته أن له دورا اجتماعياً يجب عليه القيام به ، وعليه مسؤولية أمام المجتمع عليه أن يوفي بها ،وأن هذا الدور لا يتعارض مع ما يسعى إلى تحقيقه من أهداف ذاتية ، وإنما يصب في النهاية في مصلحته ،ويكسب من خلاله ثقة المجتمع الذي يستمد منه وجوده ، ويضم من خلاله بقاءه واستمراره .

لازالت بعي

لا تشير وثائق وأدبيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بلادنا إلى أن لها أي علاقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص اليمني من أساسه ،لكن مسؤوليها مع ذلك يؤكدون أنهم غير راضين عن هذا الوضع ويؤكدون أن المسؤولية الاجتماعية في اليمن بمعناها العلمي ووفقا لما هو معمول عالميا لاتزال بعيدة المنال.

تحقيق /أحمد الطيار

تأكيد

يؤكد الوكيل الأول للوزارة عبده الحكيمي أن الوزارة غير سعيدة بمستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن فأعمالها في هذا الجانب غير ملموسة ولم تظهر كجزء مقنن وعمل مؤسسي مطلقا رغم وجود شركات تعد بالأصابع لها بصمات مجتمعية واضحة معلنة للجميع وغير مخفية .

عمل خاص بالشركات

المختصون بقطاع التنمية المحلية بالوزارة يقولون إن المسؤولية الاجتماعية للشركات امر يبدو انه لا يزال خاصا بالشركات نفسها فهي من تنفذه وتشرف عليه ولا تبلغ الوزارة أو مكاتبها بمستواه وحجمه وطرق تنفيذه .

وحسب توضيحات المختصين بقطاع التنمية ينصب عمل هذا القطاع في متابعة العلاقة مع المنظمات والاتحادات الاجتماعية المحلية والدولية العاملة في بلادنا والتي لها صفة قانونية وتراخيص عمل رسمية وتلتزم بموافاة الوزارة بتقاريرها ،ويقول نائب مدير عام